

خالد الحروب*

بريطانيا الاستعمارية:

تصنيع "أوسلو الانتدابية"

تحاول هذه المقاربة قراءة بعض صفحات التاريخ الفلسطيني خلال حقبة الاحتلال والانتداب البريطاني من منظور تحليل سياسة بريطانيا المزدوجة آنذاك، والمتمثلة في "إعاقة وهدم" الكيانية الفلسطينية في مقابل "بناء ودعم" الكيانية اليهودية الصهيونية، وفرض سقف سياسي منخفض لما يمكن أن يسعى الفلسطينيون لإنجازه. كما ترصد وتحلل تواصل تلك السياسة الاستعمارية المزدوجة في جانبها المعادي للفلسطينيين، والمتمثلة في الحيلولة دون قيام أي كيانية وطنية جامعة لهم، وهي السياسة التي تبنتها في أعوام وحقب لاحقة الإدارات الأميركية المتعاقبة الداعمة لإسرائيل والمعادية أيضاً للفلسطينيين، والتي تجسدت في نهاية المطاف بمشروع وسقف الحكم الذاتي الذي جاء به اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣.

"وطنية فلسطينية" قد تتبلور طموحاتها نحو استقلال كلي وناجز، حتى لو كان ذلك الاستقلال على جزء فقط من أرض فلسطين التاريخية وليس كلها. كما تضمنت تلك السياسة الاستعمارية التقويضية منع الفلسطينيين من إقامة أي بنية تحتية فلسطينية سياسية أو اقتصادية حقيقية ومستقلة أو شبه مستقلة وذاتية الاعتماد. بالتوازي مع ذلك اشتغلت السياسة البريطانية على بناء كيانية وطنية صهيونية

عملت السياسة البريطانية الكولونيالية طوال ثلاثة عقود هي فترة إدارتها للبلد والسكان (من أواخر سنة ١٩١٧ حتى سنة ١٩٤٨)، على تفويض أي كيانية فلسطينية واعدة في مهدها، وعدم الاعتراف بالفلسطينيين كشعب أو حتى بأي شكل تمثيلي لهم، وإجهاض أي

* كاتب وباحث فلسطيني. زميل زائر في قسم الدراسات الشرق الأوسطية والإسلامية في جامعة كمبردج - بريطانيا.

السلطانية الوطنية وحشرها تحت ذلك السقف المنزوع السيادة وغير الدولي، والذي تشكل في وقت لاحق في إطار حكم أو سلو الذاتي، وتجسد عملياً كأقصى حد ممكن للفلسطينيين أن يحصلوا عليه.

يتوزع النقاش والتحليل في هذه المقاربة على أربعة أجزاء: الأول، تمهيد يعرض السياق العام للحقبة الانتدابية ومحددات ذلك السياق الضاغطة على الفلسطينيين، كما يطرح تعريفاً مقترحاً لتعبير "الكيانية الفلسطينية" المستخدم في النقاش؛ الثاني، يتوقف عند بعض السمات الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني ذات العلاقة بمفهوم "الكيانية الفلسطينية"، ويحلل الاختلالات البنيوية التي وإن لم تكن السبب وراء نجاح السياسة البريطانية، إلا إنها فشلت في إعاقتها أو تخفيف وطأتها؛ الثالث، يركز على الدور البريطاني المركزي في تفكيك الحركة الوطنية وتقليص خياراتها وممكناتها بما يحول دون قيام أي "كيانية فلسطينية" مستقبلية؛ أخيراً، يتوقف الجزء الرابع عند بعض المحطات "الأوسلوية" الرئيسية في الحقبة الانتدابية ويحللها، وتحديدًا بعض مشروعات الحكم الذاتي التي اقترحتها الإدارة الاستعمارية البريطانية، والتي شكلت بذور "عقيدة أو سلو التسوية" التي ظلت ترافق الحلول والمبادرات الدبلوماسية الغربية المقترحة لحل الصراع. ويتطرق هذا الجزء أيضاً إلى مواقف القيادات الفلسطينية إزاء تلك المقترحات، والتي توزعت حتى اللحظة الراهنة بين الرفض التام (المقاومة)، والقبول الجزئي والتكتيكي (المرحلي والبراغماتي).

مدعومة بمأسسة سياسية واقتصادية وعسكرية بوصلتها تسهيل ودعم "بناء وطن قومي لليهود" تبعاً لنص تصريح بلفور في سنة ١٩١٧، ونص صك الانتداب الذي صاغته الدول الكبرى عبر "عصبة الأمم" في سنة ١٩٢٢، وهو النص الذي شدد بوضوح على أن مسؤولية بريطانيا الرئيسية كدولة منتدبة على فلسطين هي العمل على بناء وطن لليهود فيها. وقد توافقت عملية تقويض الكيانية الفلسطينية التي بدأت مبكراً في زمن الانتداب البريطاني مع أهداف وغايات الحركة الصهيونية من جهة، والأمير عبد الله حاكم شرق الأردن من جهة أخرى. والتقت هذه الأطراف الثلاثة، وكل طرف لأهداف خاصة به، على رفض قيام أي كيان فلسطيني مستقل في أجزاء فلسطين التي مُنحت للفلسطينيين بحسب مشروعات التقسيم، سواء التي طُرحت منذ أواسط الثلاثينيات، أو بحسب قرار التقسيم الذي اقترحه الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧.

واتفقت هذه الأطراف ضمناً على تذييب الفلسطينيين وعدم الإقرار بوجود "كيان شعب" (nationhood) يستحق دولة مستقلة، وتبلور تواطؤ مبكر بينها يقوم على ضم ما يتبقّى من أرض فلسطين بعد قيام الدولة الصهيونية إلى شرق الأردن، والحيلولة دون قيام أي كيان أو دولة أو دويلة فلسطينية بين الأردن وإسرائيل. وبعد اضمحلال النفوذ البريطاني في المشرق ودنو خاتمة سيطرتها على فلسطين، تبنت الولايات المتحدة الدولة الصهيونية بالدعم والرعاية وتأييد سياساتها، بما في ذلك محاربة نشوء كيانية فلسطينية مستقلة، وعدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني، ووضع سقف منخفض للحقوق

”الكيانية الفلسطينية“ ومحددات السياق

يمكن أن نعرّف ”الكيانية الفلسطينية“ (palestinian nationhood) بأنها تحوّل الوعي العفوي لعلاقة أهل فلسطين التاريخية بالأرض والمكان إلى وعي هوياتي سياسي يترجم تلك العلاقة العفوية والتاريخية مع الأرض والمكان على شكل كيان سياسي وطني سيادي صيغته الأوضح والأقوى هي الدولة الوطنية (nation-state). وإذا كانت ”الدولة“ هي الصيغة الأقوى والأكثر تجلياً لتلك الكيانية الفلسطينية، أو أي كيانية أخرى بصورة عامة، فثمة صيغ كيانية مختلفة ومتدرجة أدنى من صيغة ”الدولة“، وأبرزها ”الحكم الذاتي“ بأشكاله ومستوياته المتنوعة (وهو في الأغلب، إن لم يكن في جميع أحواله، منقوص السيادة). وفي كثير من حالات الانتقال إلى الاستقلال والتخلص من الاستعمار، تبرز صيغة من صيغ ”الحكم الذاتي“ على أنها المرحلة التمهيديّة الأولى لقيام الدولة، لكن الأخطر هو أن تكون صيغة ”الحكم الذاتي“ هي السقف الأقصى المفروض على طموحات الجماعة الوطنية المعنية. وأخذاً في الاعتبار هذا التعريف وتطبيقاته، نجد أن السياسة البريطانية الاستعمارية وضعت ”الحكم الذاتي“، وفي وقت مبكر جداً، سقفاً لطموحات الفلسطينيين، وليس كمحطة تفود إلى أي شكل من أشكال الكيانية السيادية، وخصوصاً الدولة المستقلة. وبقي ذلك السقف، أي الحكم الذاتي، هو الشكل السياسي الذي تحوم حوله أفكار التسويات المتعددة و”مبادرات السلام“ المطروحة من وقت إلى آخر، وعلى امتداد عقود الصراع وصولاً إلى اللحظة الراهنة.

انتقالاً إلى السياق التاريخي العام يمكن القول إن مصير فلسطين في حقبة الاستعمار العسكري البريطاني تحكمت فيه ثلاثة سياقات دولية ثقيلة الوطأة والتأثير في الواقع الفلسطيني، بل إنها قلصت هوامش نضال الحركة الوطنية الفلسطينية ومناورتها إلى الحد الأدنى: السياق الأول هو سياق التوافق الدولي بشأن صك الانتداب الذي أصدرته ”عصبة الأمم“ في تموز/يوليو ١٩٢٢، والذي اعتبر أن مسؤولية بريطانيا في فلسطين تتمثل في تسهيل إقامة وطن لليهود (نسخاً عن تصريح بلفور سيء الصيت في سنة ١٩١٧)، أي أن الدول الكبرى آنذاك، وأهمها المنتصرة في الحرب العالمية الأولى: بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وقفت بقوة خلف المشروع الصهيوني، بما تضمنه ذلك من تكريس لميزان قوى مال ومنذ بداية الصراع إلى مصلحة المشروع الصهيوني بشكل فادح؛ السياق الثاني المكمل عملياً للسياق الأول تمثل في عمل بريطانيا ”بإخلاص“ على تنفيذ تصريح بلفور، واعتبار أن مسؤوليتها المعلنة وهدف سياستها في فلسطين يتجسد في تنفيذ ما نص عليه ذلك التصريح وأكده صك الانتداب الأممي؛ السياق الثالث عربي إقليمي تمثل في الهشاشة العربية التي رافقت حقبة الاحتلال البريطاني لفلسطين، إذ إن أغلبية البلاد العربية كانت خاضعة للاستعمار البريطاني نفسه أو الفرنسي، بينما المستقلة منها أو شبه المستقلة كانت ضعيفة بنيوياً وتواجه تحديات ترسيخ الشرعية والاستقلال. ولم تنوقف هشاشة الوضع العربي عند درجة العجز عن تقديم أي إسناد حقيقي للفلسطينيين، بل تجاوزته إلى ما هو أبعد، إذ

للصراع على فلسطين خلال حقبة الانتداب البريطاني: الأولى هي "عبقرية" الحركة الصهيونية ونجاحها في "صنع المستحيل"، والثانية هي "عجز" الفلسطينيين وقياداتهم وتحميلهم مسؤولية ضياع فلسطين من أيديهم، وفشلهم المريع في مقابل نجاح الصهيونية الباهر. فعملياً وموضوعياً لم يكن هناك أي عبقریات أو اجتراح للمستحيل، كما لم يتصف الفلسطينيون والعرب بالعجز الجيني، وإنما كان هناك إرادات قوى كبرى امتلكت قدرات هائلة ومشروعات دولية وإقليمية جارفة تقاطعت أهدافها مع أهداف الحركة الصهيونية، وتعارضت في الوقت نفسه مع أهداف العرب والفلسطينيين وطموحاتهم.

ولا يعني تأكيد هذه الحقيقة الموضوعية تبرير سوء إدارة القيادات والحركات الفلسطينية في تلك المرحلة، ولا تسويغ فشلها، ولا التساهل في محاكمة تلكها المتكرر في التقاط جوهر الصراع، وهو التلكؤ الذي تفادى لفترة طويلة اعتبار بريطانيا العدو الأول والجزر المؤسس لنمو ونجاح الصهيونية في فلسطين، وحاول عوضاً عن ذلك تحييدها. بل على العكس من ذلك تقدم هذه المقاربة، في الجزء التالي، نقداً قاسياً للقيادات والحركة الوطنية الفلسطينية وتكوينها وممارستها السياسية في تلك المرحلة. فضلاً عن ذلك، فإن السياقات الثلاثة المذكورة أعلاه، وعلى الرغم من ثقلها وجبروتها، لا تبرر تواصل الانقسام داخل الحركة الوطنية، وتفشي العائلية والمصلحية والانتهازية وعدة اختلالات أخرى، لكن الشيء المرير الذي يجب الإشارة إليه هنا هو أن تلك السياقات الضاغطة على العمل الوطني

تم توظيفها والتلاعب بها ضد الكيانية الفلسطينية، وخصوصاً مع الحكم الهاشمي الناشئ في شرق الأردن، وتساعد مطامعه لضم نصف فلسطين إلى أراضيه (الضفة الغربية والقدس).

على ذلك، وأخذاً في الحسبان هذه السياقات الثلاثة تتبدى لنا محدودية هوامش الكفاح وانخفاض سقف النضال أمام الحركة الوطنية الفلسطينية الضعيفة أصلاً، والتي وجدت نفسها في مواجهة مشروع كولونيالي عالمي الصبغة وموئد من الدول الكبرى بحماسة. وربما أمكن القول هنا إنه لم يكن في قدرة قيادات هذه الحركة وأحزابها وتجمعاتها ومناضليها إيقاف المشروع الاستعماري البريطاني الصهيوني المدجج بالتأييد الدولي، والمدعوم بالإمكانات الاقتصادية والعسكرية والمؤسسية البريطانية، وبالخبرة اليهودية العالمية، والإسناد الأميركي المتصاعد بحدة منذ أوائل الأربعينيات. ولو امتلك الفلسطينيون آنذاك أفضل القيادات السياسية حنكة وتدبيراً واستطاعوا تجاوز خلافاتهم كلها، لربما لم يكن في إمكانهم فعلياً كبح جماح المؤامرة الهائلة التي كانت أكبر من قدرات الفلسطينيين (والعرب جميعاً). فالمشروع الصهيوني كان قد تحول مع تبنيه من طرف "عصبة الأمم" إلى مشروع دولي مدعوم من قوى عالمية، ومع وجود ذلك الدعم العالمي لم يكن في استطاعة أي حركات محلية ضعيفة ولا تتمتع بأي إسناد دولي أو إقليمي حقيقي إيقاف المد الهائل لذلك المشروع. ومن هذه الزاوية نستطيع أن نرى هشاشة مقاربتين أساسيتين، من ضمن مقاربات عديدة يتم ترديدها، في سياق التاريخ

وخصوصاً القدس وحيفاً ويافاً. وقد تولد عن هذا الاحتكار القيادي تواصل اختلالات بنيوية في هذه الحركة، ومن أهمها تهميش مساهمة الطبقات الوسطى والريف والفلاحين في النضال الوطني وخلال مراحلها المتعددة. فضلاً عن ذلك ارتهنت مواقف كثير من تلك القيادات والأحزاب بالمصالح العائلية والتنافسية، وأيضاً بالمصالح الاقتصادية والامتيازات التي كانت تمنحها أو تحظرها الإدارة الاستعمارية. فمنذ بدايات الاحتلال البريطاني لفلسطين تصدّر المشهد الفلسطيني السياسي (وخصوصاً المقدسي) أعيان العوائل الكبيرة مثل الحسيني والنشاشيبي والدجاني والخالدي، وهي التي توضح مبكراً انخفاض مستويات استعدادها للتضحية بمواقعها الاجتماعية وما توارثته من نفوذ منذ أيام الحكم التركي. وسرعان ما التقطت الإدارة الاستعمارية خريطة الوضع التنافسي بين تلك العائلات، واستغلته ووظفته لخدمتها ورعته وأبقته مستعراً. وقد تُرجم ذلك التنافس العائلي في العشرينيات على شكل تقاسم النفوذ السياسي سواء عبر تشكيل وترؤس الأحزاب، أو احتكار المناصب العليا التي كان تعيين موظفيها بيد السلطة الانتدابية. وكان أكثر الأمثلة تجلياً في هذا السياق تسلّم راجب النشاشيبي بلدية القدس، وتسلّم الحاج أمين الحسيني منصب مفتي فلسطين بتسهيل ودعم من الإدارة البريطانية. وتواصل التنافس بين هذين الرمزين على وجه التحديد طوال فترة الانتداب البريطاني، وتجلى في أكثر من شكل، منها تأسيس أحزاب سياسية متناحرة في الثلاثينيات، إذ أسس راجب النشاشيبي في سنة ١٩٣٤ "حزب الدفاع الوطني" الذي تبني سياسة "معتدلة" إزاء بريطانيا، بينما أسس

الفلسطيني والمكبلة له لا تزال، وبصورة عامة، قائمة حتى هذا الوقت وكما كانت في الحقبة الانتدابية. فهناك الدعم والتأييد الكبير الذي ظلت تحظى به إسرائيل من طرف الدول الكبرى، وهناك قبل ذلك كله الشرعية الدولية التي صار يحظى بها "المشروع الصهيوني" بعد أن تحول إلى دولة ذات سيادة وشرعية أممية من خلال اعتراف الأمم المتحدة المبكر والرسمي بها، ثم هناك سياق الضعف العربي الإقليمي وهشاشته وخلافاته، والذي تواصل على امتداد عقود طويلة، وهي الهشاشة والخلافات التي اشتغلت ووظفت في إضعاف الوضع الفلسطيني وإنهاكه.

الحركة الوطنية الفلسطينية: معوقات بنيوية داخلية

عانت الحركة الوطنية الفلسطينية خلال حقبة الاحتلال والانتداب البريطاني لفلسطين، ضعفاً عاماً وتشردماً وعدم وضوح في الاستراتيجية، وقد سهلت سمات الضعف تلك على بريطانيا والحركة الصهيونية المضي في مخطط تهويد فلسطين وبناء الدولة اليهودية. ومع ذلك، لا يمكن الافتراض أن ذلك المخطط كان سيفشل لو أن الحركة الفلسطينية كانت في تمام عافيتها وتخلصت من تشردمها وتوضحت رؤيتها. وأياً يكن الأمر، فإنه يبقى من الضروري التأمل في سمات الضعف المتنوعة التي سمت الحركة الفلسطينية في تلك الحقبة، وتحليلها والاستفادة منها.

سمة الضعف البنيوية الأولى يمكن رؤيتها في الطابع العائلي الأرستقراطي والمديني للحركة الوطنية الفلسطينية وأحزابها وهيئاتها وتمركزها في المدن الكبرى،

الفلسطينيين رأوا في بريطانيا عدواً واضحاً يعمل على تهويد فلسطين وتسليمها للحركة الصهيونية، وقد تجلّى ذلك بما لا يدع مجالاً للشك بعد صدور تصريح بلفور. لكن هذا الخط المقاوم لبريطانيا والصهيونية معاً لم يستجمع قواه ولم يتمكن من تصدّر المشهد بسبب وجود القيادات التقليدية المدنية والعائلية التي دفعتها بريطانيا إلى احتلال صدارة العمل الفلسطيني. وفي مقابل الخط المقاوم البعيد عن الواجهة، كان هناك خط القيادات والأحزاب التقليدية المدنية التي كان من الصعب عليها في العشرينيات والثلاثينيات تبني سياسة واضحة تعتبر بريطانيا عدواً يجب محاربتها. عوضاً عن ذلك، سيطرت في أوساط هذه القيادات نزعة مهادنة كانت تعتقد بإمكان إنجاز الحقوق الفلسطينية عبر النضال السلمي والحوار مع الإدارة الاستعمارية. لكن عملياً، وبسبب علاقة المهادنة والارتهان للسلطة الانتدابية، لم يكن أمام تلك القيادات العائلية سوى اعتماد خيار الدبلوماسية، إذ إن رمزي الكتلتين الأهم خلال أعوام طويلة، وهما المفتي أمين الحسيني وراغب النشاشيبي، كانا قد تقلداً منصبَي المفتي العام للقدس ورئيس بلدية القدس، على التوالي، بالتعيين المباشر أو الإشراف غير المباشر من طرف الإدارة البريطانية. وكانت ميزانيات ورواتب المؤسسات التي ترأسها هؤلاء تأتي من الإدارة البريطانية نفسها، وبالتالي لم يكن في الإمكان تصور قيام أي منها بانتهاج نهج ثوري أو مقاوم يعتبر بريطانيا العدو الأول للعرب والفلسطينيين. وتتناظر هذه السيطرة البريطانية الكولونيالية على الفلسطينيين، وأساسها ضمان استدامة عجز بنيوي عن تغيير نهج "النضال

أمين الحسيني" الحزب العربي الفلسطيني" في سنة ١٩٣٥، والذي كان نسبياً أكثر تشدداً. وفي سنة ١٩٣٦ تشكلت "اللجنة العربية العليا" برئاسة الحاج أمين الحسيني، وقد اعتبرها كثير من الفلسطينيين القيادة الحقيقية للعمل الوطني عشية إضراب وثورة ١٩٣٦، الأمر الذي زاد في حنق الكتلة النشاشيبية على الحسيني، وتصميم تلك الكتلة على اتخاذ مواقف مخالفة تماماً حتى لو كانت لمجرد النكايه به وبحزبه وضارة بالمصلحة الوطنية. وبينما لم تختلف كثيراً مواقف الحزبين "الدفاع" و"الحزب العربي" من القضايا المركزية، فإن لغة وأساليب حزب الدفاع انفتحت على البريطانيين بشكل أكبر، كما انفتحت في الأربعينيات على الأمير عبد الله، حاكم شرق الأردن، وطموحاته المعلنة في توسيع حكمه إلى الضفة الغربية. سمة الضعف الثانية تمثلت في الانقسام والارتباك العميق بشأن الموقف من بريطانيا، القوة المحتلة ثم المنتدبة على فلسطين. وهنا كان الاختلاف الأساسي يدور حول اعتبار بريطانيا عدواً محتلاً ويمثل خطراً على فلسطين يوازي خطر الحركة الصهيونية، أو اعتبارها خطراً مؤقتاً ويمكن تحييدها والتفرغ أولاً لمواجهة الصهيونية. ويترتب على إجابة هذا السؤال بطبيعة الحال تحديد الطرف الذي يجب أن يتجه إليه النضال الفلسطيني من ناحية عملية وتنفيذية، وهل هو بريطانيا، أم بريطانيا والصهيونية، أم الصهيونية وحدها. ولم يكن هناك إجابة قاطعة عن هذا السؤال يتوحد الفلسطينيون تحتها، بل إن الإجابات اختلفت زمنياً ومكانياً. فهناك رموز ومجموعات وأفراد ومتفقون ومعهم الشرائح الأوسع من

المواقف الواضحة التي نظر إلى بريطانيا كما هي.

وقد عزز الانقسام والارتباك حول الموقف من بريطانيا بروز نزعة دبلوماسية تتمثل في الرهان على "نزاهة بريطانيا" في أوساط عدد من القيادات التقليدية، وهي نزعة تعود جذورها إلى زمن التحالف العربي مع بريطانيا ضد الحكم التركي. وكان ذلك التحالف الموقت قد خلق نوعاً من الثقة الزائدة ببريطانيا لدى العرب والفلسطينيين على حد سواء. وتعززت تلك الثقة الخادعة من خلال الدهاء البريطاني المعهود في إدارة المستعمرات، وإظهاره الاحترام وتقدير المكانة الاجتماعية للأعيان والقيادات الفلسطينية بغية كسب ثقتها. وقد قارن الفلسطينيون التعامل البريطاني في الأعوام الأولى للانتداب، بالقسوة والفجاجة اللتين تعامل معهم بهما الحكم التركي سواء في فلسطين، أو في بلاد الشام بصورة عامة. وكانت لا تزال حاضرة في المخيال الفلسطيني خاصة، والمشرقي عامة، سياسة ويطش جمال باشا السفاح الذي أعدم ٣٢ مناضلاً ومفكراً فلسطينياً في سنتي ١٩١٥ و١٩١٦، وكانت آلام تلك الإعدامات لا تزال حية في الوجدان العام.

وفي مقابل هذه المواقف التي راهنت على صداقة بريطانيا للعرب وعدم اعتبار بريطانيا المحتلة فلسطين العدو الأول، كان هناك، كما أشرنا، مواقف واضحة لحركات ومجموعات وطنية ومسلحة وجهت نضالاتها وعملها ضد البريطانيين وضد الصهيونيين على حد سواء، ولم تفرّق بين الجهتين. فعلى سبيل المثال، يروي عزة دروزة في مذكراته أن عملية عسكرية نفذها شباب فلسطينيون ضد

الدبلوماسي والسلمي، مع السيطرة الإسرائيلية والأميركية المتواصلة التي تجسدت بعد عقود طويلة في نظام أوسلو الممول من الولايات المتحدة نفسها، والذي يفرض شطب جميع الخيارات الأخرى أمام الفلسطيني ما عدا خيار "العملية السلمية"^١. وربما أفضل ما يلخص الرؤية الضبابية والمرتبكة للقيادات الأرستقراطية المدنية التي حاولت تحييد بريطانيا في الصراع وتوجيه الكفاح ضد الحركة الصهيونية فقط، هو ما نقل عن جمال الحسيني عاكساً موقف "اللجنة التنفيذية" في آذار/مارس ١٩٣١، والذي يقول فيه: "إن القضية الفلسطينية ذات صبغة تختلف عن بقية القضايا الوطنية العربية، إذ لدينا في فلسطين خصمان: الأول الخصم الصهيوني، وهو الذي يسعى سعياً حثيثاً لاستيطان فلسطين وإخراج العرب منها، وهذا خطر مفاجيء لا يمكن الصبر عليه، وهو خاص بفلسطين... أما الخطر الاستعماري وهو الثاني فإن المستعمرين يقولون بموجب صك الانتداب المعمول به والذي رفضته الأمة، أنهم في هذه البلاد لوقت محدود، فلذلك اتجهت الأمة للخطر المفاجيء، وهو الخطر الأكبر، وأجلت السعي لدفع الخطر الآخر بصورة جديّة.. إن جهود الأمة بعد القضاء على الصهيونية ستتنصرف إلى إنهاء الانتداب وضم فلسطين في حلف عربي وافقت عليه جميع الأمم العربية"^٢. وفي الجانب الآخر، لكن داخل المعسكر التقليدي نفسه للقيادات والحركات الفلسطينية، ربما كانت مقالة صبحي الخضرا أحد قيادات حزب الاستقلال العربي في "جريدة الجامعة العربية" بعنوان "بريطانيا أصل الداء وأساس كل بلاء" في آب/أغسطس ١٩٣٠، من أوائل

السوفيياتي وتفرد الولايات المتحدة بملف "القضية الفلسطينية"، والقبول الفلسطيني بذلك التفرد، وتظاهر أميركا بأداء دور الوسيط، في الوقت الذي كانت تعزز من قوة إسرائيل وتغطي مواقفها وتوسعها وحروبها. وانفضحت تلك الحيادية المزعومة وبشكل سافر مع إعلان ترامب القدس عاصمة موحدة لإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهو الموقف الذي لا يمكن أن يصدر إلا عن عدو واضح العدواة لفلسطين والفلسطينيين.

السمة الثالثة لضعف الحركة الفلسطينية في الحقبة الانتدابية تمثل في عدم وضوح وبلورة هدف وطني واضح وصارم يتمثل في الدعوة إلى الاستقلال التام عن بريطانيا. ففي تلك المرحلة الانتقالية التي أعقبت التخلص من الحكم التركي طغت دعوات الاستقلال الوحودية في المشرق، والتطلع نحو قيام دولة عربية موحدة تلتقي في خطوطها العريضة مع الدولة التي وعد بها البريطانيون الشريف حسين لقاء اشتراكه والعرب مع بريطانيا في الحرب ضد تركيا، بحسب مراسلات حسين - مكماهون المعروفة خلال الفترة ١٩١٥ - ١٩١٦. كما سيطرت فكرة "سورية الكبرى" على النخب المشرقية ومن ضمنها النخب الفلسطينية، بما كرس غموضاً غير إيجابي على رؤية وأهداف الحركة الوطنية الفلسطينية التي ربطت مصيرها وأفكارها بالتطلعات الوحودية وعدم بلورة فكرة استقلالية واضحة تطرح إقامة دولة فلسطينية وبحكم فلسطيني واضح. ففي حين كانت الكيانات الوطنية (nationhood) السورية واللبنانية والأردنية والعراقية أيضاً تتشكل وتتبلور بالتدرج، بقيت النخب

البريطانيين عقب إعلان تعيين هيربرت صامويل في منصب المندوب السامي في فلسطين،^٣ وهو مؤيد بحماسة للصهيونية، ووصفه تشرشل وزير المستعمرات البريطاني آنذاك بأنه "صهيوني صميم". لكن أهم وأفضل تجلٍ لهذه المواقف من ناحية عملية تجسد في نضال "العصبة القسامية" في النصف الأول من الثلاثينيات في شمال فلسطين، وعملها المسلح الذي توجه إلى البريطانيين والصهيونيين من دون تفرقة، وهو العمل الذي مهد لثورة ١٩٣٦، وساهم في تصحيح مسار جزء كبير من الحركة الفلسطينية، وفي إعادة ترتيب الأولويات الوطنية والنظر إلى بريطانيا كعدو مباشر. وثمة مقارنة تفرض نفسها هنا بين الارتباك المشار إليه أعلاه تجاه الموقف من بريطانيا، والارتباك الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي تجاه الموقف من الغرب والولايات المتحدة في مرحلة ما بعد قيام إسرائيل وحتى اللحظة الحالية. وهكذا امتد انقسام وارتباك حقبة العشرينيات عقوداً طويلة، وظل عاملاً مشتتاً للنضال الفلسطيني لجهة اعتبار الغرب المؤيد والداعم لإسرائيل، وخصوصاً الولايات المتحدة، عدواً للفلسطينيين، أو طرفاً يمكن تحييده ولو جزئياً. وكما عملت بريطانيا "المحايدة" ظاهراً على تكريس وبناء الدولة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨، عملت الولايات المتحدة "المحايدة" ظاهراً على دعم وتقوية الدولة الصهيونية بعد قيامها ورعاية تفوقها العسكري والاقتصادي، والوقوف ضد أي كيانية فلسطينية تمثيلية ورفض الاعتراف في عقود لاحقة بمنظمة التحرير الفلسطينية أو حتى الاعتراف بوجود "شعب فلسطيني". وازداد المشهد سورياً بعد انهيار الاتحاد

ومختلفة للنضال، عقدت "اللجنة التنفيذية" للمؤتمرات الفلسطينية المتتالية برئاسة موسى كاظم الحسيني اجتماعاً موسعاً في يافا خرج بقرارات هزيلة مثل مقاطعة الشركات والمنتجات اليهودية بما فيها شركة الكهرباء التي كانت تعمل بامتياز يهودي.^٤ ويُذكر أن حالة الغليان الشعبي تلك دفعت عصابة الأمم إلى التوصية بتشكيل لجنة لدراسة أسباب هبة البراق (لجنة شو)، والتي كتبت في تقريرها، وبوضوح، أن السكان العرب يقتربون من حالة اليأس بسبب انتزاع أراضيهم وأملآهم وإهمال الحكومة والبطالة وشعورهم بالاستهداف.^٥ لكن عوضاً عن استثمار ذلك من طرف القيادات التقليدية، فإن الأثر الذي تركته ثورة البراق وتقرير لجنة شو على "اللجنة التنفيذية" كان إرسال وفد إلى لندن في آذار/مارس ١٩٣٠، ليقدم مذكرة إلى الحكومة البريطانية لإيقاف الهجرة ومنع انتقال الأراضي إلى اليهود وتأليف حكومة نيابية. ويُذكر أن رد الحكومة البريطانية آنذاك، وعلى لسان رئيسها رامزي مكدونالد، جاء متغطراً: "إن حكومة جلالتة لن تتأثر بالضغط والتهديد، ولن تحيد عن الطريق المرسوم في صك الانتداب،"^٦ أي تسهيل إقامة وطن لليهود في فلسطين.

السمة الخامسة التي تستحق إفرادها في تأمل خاص بها تمثلت في الموقف المتردد من ثورة القسام. فعلى الرغم من أن النشاط العسكري للعصبة القسامية لم يستمر عملياً أكثر من سنتين (١٩٣٤ و١٩٣٥)، فإن موقف القيادات الفلسطينية المدنية من الثورة، سواء في القدس أو حيفا أو غيرها، لم يناصرها بالمعنى الحقيقي، وبقي إمّا متوجساً منها، وإمّا خائفاً من خسارة مواقعه القيادية، وإمّا

الفلسطينية تضع أملها في مشروعات الوحدة في الشرق التي تضم هذه البلاد كافة. وحتى مع بروز حزب الاستقلال العربي في فلسطين في سنة ١٩٣٢، فإن فكرة الاستقلال ذاتها ظلت غير واضحة تماماً، وكان هدف "الاستقلال" الذي نادى به الحزب يعني استقلالاً عن بريطانيا وفرنسا وتأسيس سورية الكبرى، بينما كان هدف الحركة الصهيونية بالغ الوضوح في الاستيلاء على فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها.

السمة الرابعة التي وسمت ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك، والمرتبطة بما سبق، تمثلت في افتراق سقف النضال السياسي عن سقف الغليان والغضب الشعبي. ففي الوقت الذي ظلت القيادات والأحزاب المدنية التقليدية تنتهج نهجاً سلمياً تمثل في العرائض ورسائل الاحتجاج والمؤتمرات والاجتماعات مع المندوب السامي والإدارات الانتدابية المتلاحقة، كانت شرائح شعبية عريضة في الأرياف والقرى والطبقات الوسطى تمور بالغضب ضد البريطانيين والصهيونيين على حد سواء. ولم ينعكس ذلك الغضب على النهج السياسي الذي ظل سائداً وميلاً إلى الدبلوماسية والحوار مع السلطات الاستعمارية، إلا قبيل ثورة ١٩٣٦ وخلالها وبعدها. وفي أكثر من محطة نضالية شعبية قوية كانت القيادات التقليدية تتأخر عن الحس الشعبي الثائر، بل تحثويه وتبرّده.

فعلى سبيل المثال، بعد ثورة البراق في سنة ١٩٢٩، والتي استشهد فيها ١١٦ فلسطينياً وجرح ٢٣٢ معظمهم برصاص القوات البريطانية، في مقابل مقتل ١٣٣ يهودياً وجرح ٣٣٩، واحتقان الوضع الشعبي وتأهبه لمواصلة المقاومة وبروز مساحة جديدة

وسيطرتها المطلقة على فلسطين، والضعف المريع في الجانب الفلسطيني والعربي. وسنعرض فيما يلي بعض هذه السياسات.

أولاً: تطبيق آليات "فرق تسد"

الاستعمارية بحذافيرها

عملت بريطانيا بنشاط متواصل على تعزيز مراكز قوى فلسطينية متنافسة تضمن ديمومة الصراع بين القيادات والقوى الفلسطينية، ودفعها إلى التنافس في اتجاه كسب حظوة المندوب السامي في القدس والإدارة الاستعمارية وممثليها في لندن. ومنذ الأعوام الأولى لسيطرتها على فلسطين وإدراكها خريطة القوى الفلسطينية، دأبت تلك الإدارة على تقوية القيادات التقليدية العائلية الحريصة على نفوذها وعلى مصالحها، وفي الوقت نفسه، زرع الشقاق الدائم وسط تلك القيادات بحيث يتم هدر طاقتها في الصراع والتنافس الداخليين. وقد تجسدت تلك السياسة بأكراً في طريقة تعاملها مع القوتين العائلتين الأهم في القدس وهما الحسيني والنشاشيبي وحلفاء كل طرف منهما، فعملت على توزيع مراكز القوى بينهما بشكل ينجم عنه تناحر دائم. وضمن هذه السياسة يتموضع الموقف المعروف للمندوب السامي هربرت صامويل من انتخابات منصب مفتي القدس في سنة ١٩٢١. ففي تلك الانتخابات فاز الشيخ حسام الدين جار الله، مرشح كتلة "النشاشيبي" بأعلى الأصوات، لكن المندوب السامي أشرف على مناورات حثيثة لدفعه إلى الانسحاب، الأمر الذي أتاح للحاج أمين الحسيني (الشاب آنذاك وحديث العهد بالسياسة والحاصل على أقل الأصوات)

محافظاً على مسافة آمنة من نشاطها. وبعد استشهاد القسام نفسه في معركة جنين، والغليان الشعبي الذي رافق جنازته المهيبه في حيفا، التجأت السلطة الاستعمارية إلى الأحزاب التقليدية لامتصاص الغضب، ووعدت الأحزاب بالنظر في المطالب العربية، وطلبت منهم، مرة أخرى، تشكيل وفد للذهاب إلى لندن لهذا الغرض.

بريطانيا وإجهاض أي كيانية فلسطينية مستقلة أو مستقبلية

هدفت الإدارة البريطانية الاستعمارية خلال أكثر من ثلاثين عاماً من احتلالها فلسطين، وكما أشير أعلاه، إلى تنفيذ سياستين متعاكستين تماماً: الأولى هي تدمير أي احتمالات لنشوء أي كيانية وطنية فلسطينية، أو قيادة فلسطينية وطنية موحدة وممثلة للفلسطينيين، أو اقتصاد وطني متمأسس ومستقل، أو تعزيز الشعور الوطني لدى الفلسطينيين (nationhood)، بمعنى التوق إلى إقامة دولة مستقلة (nation-state)، أما السياسة الثانية فتمثلت في دعم وتطوير ورعاية تأسيس البنى التحتية لإقامة دولة يهودية بما يتضمنه ذلك من تعزيز للقيادة السياسية الصهيونية التمثيلية ومأسستها، وتكريس الاقتصاد القوي والمستقل، وبناء قوة عسكرية تشكل نواة الجيش الذي حارب العرب في سنة ١٩٤٨؛ بمعنى أوضح: بناء حكومة يهودية داخل حكومة الانتداب، ونقل مفاتيح السيطرة على البلد بالتدرج إلى الحركة الصهيونية. ولتنفيذ الهدف الأول على المستوى الفلسطيني، فإن السياسة البريطانية اتبعت عدداً من الاستراتيجيات الطويلة الأمد التي أثبتت فاعليتها بسبب طول يد بريطانيا

للسياسة البريطانية. وكانت سياسة تشجيع إقامة أحزاب ضعيفة ومالية مبكرة جداً في السنة الأولى للاحتلال البريطاني، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ تقدم بعض وجهاء البورجوازية الفلسطينية إلى سلطات الاحتلال بطلب ترخيص "الحزب العربي" الموالي لبريطانيا، الأمر الذي رحّب به الحاكم العسكري البريطاني وجهاز استخباراته.^٨ وبسبب هشاشة القيادات المدنية الأرستقراطية وقابليتها التعاونية الزائدة، تمكنت الإدارة الاستعمارية من توظيف هذه القيادات التقليدية في امتصاص الغضب الشعبي وتهدئة الثائرين في كل حقبة انتفاضية تنطلق بعيداً عن المسار الدبلوماسي والسلمي الذي اختطته تلك القيادات. ففي كل مرة كان ينفجر الغضب الشعبي ويخرج عن السيطرة البريطانية، كان المندوب السامي يلجأ إلى القيادات التقليدية، فيستنجد بها من أجل احتواء الغضب الشعبي المنفجر، عبر تقديم الوعود الفارغة والمراوغة بأن الإدارة الانتدابية ستستمع إلى آراء الفلسطينيين ومطالبهم وتحسن من أوضاعهم، لكن ذلك يجب أن يسبقه تحقيق الأمن العام والاستقرار. وحدث ذلك في جميع المرات التي هبّ فيها الفلسطينيون وانتفضوا انتفاضات شعبية، وأهمها ثورة يافا في سنة ١٩٢١، وهبة البراق في سنة ١٩٢٩، وكذلك في ثورة وإضراب سنة ١٩٣٦ وما تلاهما. وقد أدى التدخل المستمر لتلك القيادات بهدف تهدئة الشارع الفلسطيني إلى خلق شرخ عميق بينها وبين الشرائح الأعرض للشعب، الأمر الذي أفقدها ثقة الناس من ناحية، وأضعف ادعاءاتها بتمثيل الفلسطينيين من ناحية أخرى.

الدخول إلى قائمة الأربعة الحاصلين على أعلى الأصوات، والتي يختار منها المندوب السامي المفتي المقبل، فاختر الحسني من دون تردد على الرغم من حصوله على أقل الأصوات.^٧ وأراد صامويل بهذا الاختيار تحقيق هدفين: الأول ضمان ولاء المفتي الشاب للإدارة الانتدابية وخضوعه لها كونها من سهّل له الوصول إلى المنصب، والثاني خلق مركز قوة تتمركز حوله عائلة الحسيني لتنافس عائلة النشاشيبي التي تتمركز حول مركز قوة آخر هو رئاسة البلدية التي كانت بيد راغب النشاشيبي. وقد حققت هذه السياسة التفريقية ما أرادت، إذ تواصل التنافس والتناحر بين القوتين طوال فترة عقود الانتداب تقريباً، وبذلك ظل سقف نضال هذه القيادات محكوماً بالدبلوماسية ومحاولة إقناع البريطانيين بالحقوق الفلسطينية. كما ساهم ذلك كله في إعاقة قيام قيادة قوية و متماسكة (حتى تحت سقف نضال منخفض) ومتواصلة مع الشعب، وتحظى بالتمثيل الشرعي والوطني الذي يعزز الكيان الوطنية للشعب الفلسطيني. علاوة على كتلتَي الحسيني والنشاشيبي، شجعت الإدارة الاستعمارية على قيام أحزاب وتجمعات منافسة أيضاً، وخصوصاً بعد تشكل "اللجنة التنفيذية" التي بدت كأنها خارجة عن السيطرة التامة لتلك الإدارة، هادفة إلى إضعاف شرعيتها. وفي هذا السياق دعمت بريطانيا في سنة ١٩٢٣ تأسيس "الحزب الوطني" برئاسة سليمان تاجي الفاروقي ليمثل تياراً أكثر اعتدالاً ومهادنة. وفي أواخر السنة نفسها شجعت على تأسيس حزب "الزُّراع" الذي عُرف باتصالاته الصهيونية وعدم معارضته

الثالث في سنة ١٩٢٠ في حيفا برئاسة موسى كاظم الحسيني بهدف متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر عبر التواصل مع الإدارة الانتدابية. واستمر وجود تلك اللجنة مع توالي انعقاد المؤتمرات الفلسطينية إلى سنة ١٩٢٨، وراقبت بريطانيا دورها وعملها ولم تنزعج منها بشكل جدي. أمّا "المجلس الإسلامي الأعلى" فقد رعت بريطانيا تأسيسه، وعيّنت على رأسه أمين الحسيني، وخصصت له ميزانية إضافية لقطع الطريق على قيام أي قيادة فلسطينية محلية بعيداً عن عينها وسيطرتها.^{١٠}

ثالثاً: تشنّيت الهوية والانتماء

الفلسطيني

يقودنا التحليل المتأنّي لأهداف تأسيس "المجلس الإسلامي الأعلى" من طرف الإدارة البريطانية، إلى الانتباه إلى أكثر من مسألة: الأولى متعلقة باسم المجلس، إذ حرص البريطانيون على إلصاق سمة "الإسلامي" وليس "الفلسطيني" في العنوان، ذلك بأن اعتماد مرجعية دينية في العنوان يعكس تكريساً للسياسة البريطانية التي لم تعترف بـ "الشعب العربي الفلسطيني"، ولم ترّ في فلسطين سوى مجموعات إثنية أو دينية، مسلمين ومسيحيين، بما يبرر نظرتها إلى اليهود واعترافها بهم كمجموعة دينية ثالثة. فقد ساعدت هذه التعريفات الدينية للمجموعات السكانية المستعمر البريطاني، ومن ورائه الدول الغربية و"عصبة الأمم" أيضاً، في تجاوز، إن لم نقل خيانة، التعريف العالمي للدولة الحديثة، "الدولة الأمة"، التي تتجاوز تعريف الأفراد والجماعات الفرعية تبعاً للدين أو الطائفة أو الإثنية، وإنما بحسب حق المواطنة والانتماء إلى وطن واضح

ثانياً: السماح بقيام (ودعم) "قيادة فلسطينية عاجزة" - نموذج أوسلو

سمحت الإدارة البريطانية، بل دعمت قيام ما يمكن تسميته "قيادة فلسطينية عاجزة" تتحقق من خلالها عدة أهداف مرة واحدة، وتتشابه في كثير من جوانبها مع شكل وعجز القيادة التي أنتجها نظام أوسلو بعد سنة ١٩٩٣. ويتسم هذا النوع من القيادة بسمة "نصف وطنية" سواء من ناحية صفته التمثيلية للفلسطينيين، أو من حيث محدودية خياراته، فهو يتموضع في نقطة مربكة لمن يدّعي تمثيلهم، لأنه يضع عملياً قدماً في المربع الوطني، وأخرى في مربع المستعمر. وهذا التموضع المربك هو إحدى سمات "الأوسلوية" منذ أيام الانتداب البريطاني حتى تسعينيات القرن الماضي وما بعدها، وبه وبسببه يصعب نزع الشرعية الوطنية عن القيادة بشكل كامل واعتبارها أداة من أدوات الاستعمار، كما يصعب التعويل عليها في إنجاز الحقوق الوطنية. ويزيد في ذلك الإرباك قيام القيادة وسلطاتها بوظائف وخدمات ذات أهمية للمجتمع تسجّل لها، فضلاً عن تصدر واجهتها شخصيات اعتبارية لها احترام وموقع اجتماعي ونافذ في المجتمع. لكن مع ذلك كان من المهم للمستعمر البريطاني أن تظل تلك القيادة عاجزة سياسياً وعسكرياً وخاضعة للمحددات السياقية الضاغطة وتشغل تحت السقف المفروض عليها. وتمثلت هذه القيادة إلى حد كبير في "اللجنة التنفيذية" للمؤتمرات الفلسطينية خلال العشرينيات، و"المجلس الإسلامي الأعلى" الذي أسسته بريطانيا برئاسة الحاج أمين الحسيني في سنة ١٩٢٢. وقد تشكلت "اللجنة التنفيذية" من أعضاء انتخبوا خلال المؤتمر الفلسطيني

الحدود والتعريف. علاوة على ذلك يتساقق حصر النسبة الدينية لـ "المجلس الإسلامي الأعلى" مع سياسة "فَرْق تسد" وتحطيم الكيانية الفلسطينية بصورة عامة، بسبب ما يثيره من حساسيات وسط مسيحيي فلسطين الذين لن يعتبروه بطبيعة الحال والتعريف ممثلاً أو قائداً لهم.

وهكذا، فإنّ إحالة الفلسطينيين إلى هوية وانتماء ديني عبر آليات متعددة منها إنشاء "المجلس الإسلامي الأعلى"، أو إلى هوية وانتماء عربي فضفاض وليس وطنياً محدداً بوطن جغرافي واضح المعالم، اتسقت مع النهج البريطاني العام في تعويم الكتلة السكانية الأكبر في فلسطين، وربط هويتها وانتمائها بما هو خارج فلسطين.^{١١} وفي الوقت ذاته، كانت السياسة البريطانية تعمل بلا كلل على ربط هوية وانتماء يهود العالم بما هو داخل فلسطين، ولم يكن غائباً عن حساباتها معنى تفتيت أي قيادة وطنية موحدة تعزز من الشعور بالكيان الوطنية (nationhood). وكان في إمكانها، أي بريطانيا، رعاية نشوء قيادة محلية وطنية ذات سمة تمثيلية واسعة وليست تقسيمية مثلما رعت قيام هذه القيادات في العديد من البلاد قبيل إنهاء استعمارها لها.^{١٢} والحالة الأكثر قرباً لفلسطين من ناحية جغرافية كانت شرق الأردن الذي لم يكن فيه أي بني تحتية لدولة، لكن بريطانيا رعت إنشاء الكيانية الأردنية عبر مؤسسة الجيش والاقتصاد والتعليم وبناء المؤسسة السياسية، وصولاً إلى تحول شرق الأردن إلى دولة مستقلة وذات سيادة. وعلى العكس من ذلك فإن ما كانت تسهر عليه الإدارة الاستعمارية وترعاه بوضوح هو تحطيم بروز الكيانية

الفلسطينية حتى لو كانت تحت السقف البريطاني، بينما كانت تسهر على خلق الكيانية الصهيونية ورعايتها وتقويتها. وهكذا تم خلق ورعاية جسم سياسي معوق وشبه قيادي لـ "العرب" في فلسطين ينوء وطنياً بالاختلالات البنيوية منذ لحظة الولادة، فلا يتمتع بحق التمثيل الكامل، ولا يحمل في اسمه أي "فلسطينة" تؤشر إلى بوصلة مستقبلية كيانية مستقلة، ويغلق المجال أمام نهوض أي قيادة وطنية حقيقية متمردة على بريطانيا، وخاضع في أول المطاف ونهايته للسقف السياسي الذي يرسمه الانتداب البريطاني.

تبعاً لذلك، ومن ناحية عملية، احتل كل من "اللجنة التنفيذية" للمؤتمرات الفلسطينية المتتالية، و"المجلس الإسلامي الأعلى"، الفراغ المؤسساتي القيادي الذي احتاج الفلسطينيون منذ أوائل العشرينيات إلى مَنْ يملأه ويمثلهم فيه. وبرزت هاتان المؤسستان إلى جانب الأحزاب التقليدية المدنية كعنوان لقيادة فلسطينية شبه رسمية، لكن باهتة وضعيفة وخاضعة بصورة عامة. ومع مرور الأعوام تبلور لـ "اللجنة التنفيذية" تحديداً دور شبه قيادي متقدم على بقية البنى السياسية الفلسطينية الهشة، لكن من دون أن تُقرّ بذلك الإدارة البريطانية التي لم تكن تقبل بأي قيادة فلسطينية ممأسسة أو ممثلة للفلسطينيين سواء عن طريق الانتخاب، أو عن طريق الشرعية الثورية، أو عن أي طريق آخر، تنطق باسم الفلسطينيين وتحظى بثقتهم. وعلى العكس من ذلك اشتغلت الإدارة الاستعمارية على إبقاء القيادات السياسية الفلسطينية متفرقة وشبه مشلولة، يسهل توظيفها، وتكون غير فاعلة أو فعّالة. وكان

الحدود والتعريف. علاوة على ذلك يتساقق حصر النسبة الدينية لـ "المجلس الإسلامي الأعلى" مع سياسة "فَرْق تسد" وتحطيم الكيانية الفلسطينية بصورة عامة، بسبب ما يثيره من حساسيات وسط مسيحيي فلسطين الذين لن يعتبروه بطبيعة الحال والتعريف ممثلاً أو قائداً لهم.

وهكذا، فإنّ إحالة الفلسطينيين إلى هوية وانتماء ديني عبر آليات متعددة منها إنشاء "المجلس الإسلامي الأعلى"، أو إلى هوية وانتماء عربي فضفاض وليس وطنياً محدداً بوطن جغرافي واضح المعالم، اتسقت مع النهج البريطاني العام في تعويم الكتلة السكانية الأكبر في فلسطين، وربط هويتها وانتمائها بما هو خارج فلسطين.^{١١} وفي الوقت ذاته، كانت السياسة البريطانية تعمل بلا كلل على ربط هوية وانتماء يهود العالم بما هو داخل فلسطين، ولم يكن غائباً عن حساباتها معنى تفتيت أي قيادة وطنية موحدة تعزز من الشعور بالكيان الوطنية (nationhood). وكان في إمكانها، أي بريطانيا، رعاية نشوء قيادة محلية وطنية ذات سمة تمثيلية واسعة وليست تقسيمية مثلما رعت قيام هذه القيادات في العديد من البلاد قبيل إنهاء استعمارها لها.^{١٢} والحالة الأكثر قرباً لفلسطين من ناحية جغرافية كانت شرق الأردن الذي لم يكن فيه أي بني تحتية لدولة، لكن بريطانيا رعت إنشاء الكيانية الأردنية عبر مؤسسة الجيش والاقتصاد والتعليم وبناء المؤسسة السياسية، وصولاً إلى تحول شرق الأردن إلى دولة مستقلة وذات سيادة. وعلى العكس من ذلك فإن ما كانت تسهر عليه الإدارة الاستعمارية وترعاه بوضوح هو تحطيم بروز الكيانية

وعند التأمل في صيغ تلك المشروعات كما في النهج العام المتمثل في الاستمرار في طرحها وتبديلها وتعديلها وعقد مؤتمرات وندوات واستدعاء وفود فلسطينية إلى لندن لمناقشتها، وما يرافقه من وعود لا تُحصى للفلسطينيين، نكتشف أن الهدف الأساسي الذي حققه ذلك النهج كان شراء الوقت وخداع الفلسطينيين وتخديرهم بالوعود تلو الوعود. ١٣ فعلمياً، وطوال ثلاثة عقود متتالية، لم تؤسس الإدارة الانتدابية أي نوع من أنواع السلطة التمثيلية التي يشارك فيها الفلسطينيون حتى تحت سقف الحكم البريطاني. وهذا الأمر يؤكد المسار العام الذي انتهجته السياسة البريطانية، وهو إعاقة وإجهاض أي سيرة تمثيلية للفلسطينيين تعزز من تبلور كيانهم الوطني أو تعريفهم كشعب، في الوقت الذي دعمت الكيانية اليهودية، وتعاملت مع منظماتها القيادية مثل المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية باعتبارها تمثل اليهود.

وتجسد النهج "الأوسلوي" المبكر أيضاً، عبر تقديم أنصاف حلول للفلسطينيين لا تحقق الحد الأدنى من طموحاتهم الوطنية، مع وعود فضفاضة وهلامية لهم بـ "تحسين" تلك الحلول مستقبلاً. وحتى في الحالات التي اتبعت فيها الفلسطينيون أقصى الأساليب براغماتية، وقبلت فيها قياداتهم كلاً من تلك الحلول غير المقنعة، فإن ما كان يتم قبوله يصبح هو السقف الأقصى للمطالب، وليس الحد الأدنى الذي يؤسس لبداية تحقق مطالب أهم. لكن ذلك السقف المنخفض أصلاً لم يلبث أن ازداد انخفاضاً مع تقدم الأعوام، في مقابل تعزز الكيانية اليهودية عبر تواصل فيضان الهجرة وقيام المأسسة السياسية

هدف الإبقاء عليها في تلك الحالة الضعيفة هو قطع الطريق عملياً على بروز أي قيادة سياسية ثورية رافضة لبريطانيا وللصهيونية ولنهج القيادات التقليدية الدبلوماسية. وقد استمرت "اللجنة التنفيذية" في موقعها الخلافية ذلك تطرح نفسها كـ "قيادة فلسطينية" لما يقارب من تسعة أعوام من دون أن تحقق أي إنجازات فعلية، ومن دون أن تقوم بأي عمل "ينافي القانون البريطاني"، إذ كانت تؤمن بالكفاح السلمي مثل الإضرابات والاعتصامات وتقديم العرائض. وحتى المؤتمرات الدورية غير الفاعلة التي كانت تعدها "اللجنة التنفيذية" كانت قد توقفت عن الانعقاد عدة أعوام بسبب الخلافات الداخلية وازدياد الشقاق بين كتلتَي الحسيني والنشاشيبي، ولم يُعقد المؤتمر السابع مثلاً إلا بعد عدة محاولات في حزيران/يونيو ١٩٢٨، وجاء ضعيفاً، وكان آخر تلك المؤتمرات.

رابعاً: طرح مشروعات "شراء الوقت"، أو تخصيص بذرة أوسلو!

منذ أوائل العشرينيات بدأت بريطانيا تطرح مشروعات سياسية تحوم حول صيغ متنوعة من الحكم الذاتي، وأهدافها المعلنة فتح باب المشاركة السياسية أمام السكان المحليين (العرب واليهود) والظهور بمظهر السلطة الحريصة على مصالحهم، لكن من دون أن يترجم أي من تلك المشروعات إلى واقع. وقد استمر طرح مقترحات وتصورات لهذه المشروعات التي اشترطت جميعها إقرار الفلسطينيين بمسؤولية بريطانيا في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين حتى السنة الأخيرة من عمر الانتداب، أي سنة ١٩٤٨.

والاقتصادية والعسكرية الصهيونية التي كانت تستخدمها الإدارة البريطانية كمسوغ لتخفيض سقف الحركة الفلسطينية وتوقعاتها.

وفي هذا السياق طرحت الإدارة البريطانية فكرة الدستور والمجلس التشريعي اللذين جاء بهما هربرت صامويل في سنة ١٩٢٢ بعد صدور صك الانتداب. وجاءت تشكيلة المجلس المقترح منحازة إلى اليهود من ناحية، وخاضعة للتعيين من طرف المندوب السامي من ناحية ثانية، بما يعني تفريغ المجلس المقترح من أي سلطات تشريعية حقيقية، كما أن الدستور المقترح كان سقفه منخفضاً جداً، وينص على تطبيق ما جاء في صك الانتداب من تسهيل لإقامة وطن لليهود في فلسطين، ولهذا، رفضت القيادات الفلسطينية الفكرتين رفضاً قاطعاً. غير أن ما حققته الإدارة الاستعمارية من خلال طرح هذه المقترحات تمثل في رسم سقف النشاط السياسي الفلسطيني وحشره تحت وحول تلك المقترحات، واستنزاف وقت طويل في المداولات والحوارات مع المندوب السامي، واللهاث وراء سراب تعديل تلك الأفكار وتحسينها. وخلال أربعة أعوام تلت إعلان تلك المقترحات، واصلت السياسة البريطانية التفكيكية للكيانية الفلسطينية عملها بنشاط، سواء في مسار "فرق تسد"، أو في توظيف مراكز القوى الفلسطينية التقليدية بعضها ضد بعض. وأنتج ذلك ضعفاً إضافياً في الحركة الوطنية أعقبه تشكيل وفد من "اللجنة التنفيذية" و"الحزب الوطني" في تموز/يوليو ١٩٢٦، بهدف الاجتماع مع ممثل الحكومة، وتقديم اقتراح يشير إلى الاستعداد للمشاركة في حكومة دستورية، الأمر الذي يعني نجاح

بريطانيا في تحديد سقف الحراك الفلسطيني. ثم تطور هذا الاقتراح في الأعوام اللاحقة ليصبح أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية، بينما صارت الإدارة الانتدابية ترفضه وتفرغه من مضمونه وتبقيه ملفاً مفتوحاً ومحل جدال وتفاوض. وبعد عامين من ذلك، وعقب المؤتمر الفلسطيني السابع الذي عُقد في سنة ١٩٢٨، صار مطلب تشكيل حكومة برلمانية على رأس قرارات المؤتمر. وفي سنة ١٩٣٠، وبعد ثورة البراق، ولاحقاً الثورة الشعبية، أصدرت الحكومة البريطانية ما عُرف بـ "الكتاب الأبيض" (الأول) لشرح سياستها، والذي أكد التزام بريطانيا بما نص عليه صك الانتداب، أي تسهيل إقامة وطن قومي لليهود، مع حفظ حقوق العرب الوقت نفسه، وقد زعمت بريطانيا في الكتاب أن في إمكانها التوفيق بين الأمرين. ووعده "الكتاب الأبيض" بتقديم شكل من الحكم الذاتي للفلسطينيين، وإحياء مشروع المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢ وعدد من القضايا الحياتية والسكانية والزراعية، ودعا إلى النظر في حجم الهجرة اليهودية لتكون ضمن قدرة البلد الاستيعابية، وبما لا يزيد في البطالة المتزايدة لدى الفلسطينيين التي تصاعدت بسبب تكاثر العمالة اليهودية. وكان رد القيادات الفلسطينية على هذه الوعود حذراً، لكنه أقرب إلى الترحيب الضمني، مع أن نصوص الكتاب لم تتضمن أي التزامات جوهرية، وإنما كان الالتزام الأوضح فيها هو تنفيذ صك الانتداب، فضلاً عن عدم مطالبتها بوقف الهجرة اليهودية، بل إنها عوضاً عن ذلك دعت إلى تخفيض وتائرهما. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد تراجعت عن

واستقواء بالثورة والإضراب، رفضت هذه اللجنة، ولأول مرة أيضاً، عروض الإدارة الانتدابية بالتهدئة وفتح الحوار، واشترطت الاستمرار في الإضراب إلى أن تبدل الحكومة سياستها تديلاً جوهرياً يبدأ بوقف الهجرة اليهودية. وفي حالة عدم الاستجابة، فإن الخطوة التالية ستكون الانتقال إلى العصيان المدني ثم المقاومة العنيفة. وقد تبنى "الحزب العربي" بقيادة جمال الحسيني وحزب "الكتلة الوطنية" بقيادة عبد اللطيف صلاح الدعوة إلى إعلان إضراب مفتوح حتى تتحقق مطالب وقف الهجرة اليهودية بشكل كامل، ووقف بيع الأراضي إلى اليهود، وتشكيل حكومة وطنية دستورية فلسطينية، بينما دعا "حزب الدفاع" بقيادة راغب النشاشيبي إلى تحديد زمن للإضراب.^{١٤}

لكن بعد مرور أشهر من الثورة عاد الشق المهادن من الحركة الوطنية إلى ممارسة دور معاكس للمزاج الشعبي، فتشكلت "فصائل السلام" بزعامة فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي بالتعاون مع الوكالة اليهودية وبعض معارضي الحركة الوطنية، بهدف إضعاف الثورة وتعبئة الفلاحين ضدها، وبمسوغ مواجهة الفلتان الأمني وانتشار القتل واللصوص وسوى ذلك من ممارسات. وتفاقت معارضة الثورة والإضراب إلى درجة أن تقدم فخري عبد الهادي إلى السلطات البريطانية بطلب رسمي صريح من أجل الحصول على السلاح لضرب الثورة في منطقة عزابة التي توجد فيها جماعته.^{١٥} واستثمرت السياسة البريطانية بروز هذه المعارضة بهدف تشتيت الجهد الوطني الفلسطيني، والحيلولة دون قيام قيادة فلسطينية موحدة على قاعدة الثورة ومقاومة

"الكتاب الأبيض" على الرغم من هشاشة التزاماته تجاه الفلسطينيين، وذلك بعد أن ثارت ضده كل القوى الصهيونية في العالم، وحركت أنصارها سواء في لندن والعواصم الأوروبية أو في واشنطن. وعلى ذلك، من المثير في هذا السياق ملاحظة استمرار انخفاض السقف النضالي الذي اشتغلت تحته القيادات الفلسطينية، والذي فرض عليها بحكم الأمر الواقع ومحدداته السياقية. فعلى الرغم من أن "الكتاب الأبيض" ذكر بوضوح أن سياسة بريطانيا في فلسطين تقوم على تنفيذ ما ورد في صك الانتداب من تسهيل إقامة وطن لليهود في فلسطين، فإن الوعود الغامضة التي تضمنها لعرب فلسطين لم تمنع القيادات الفلسطينية التقليدية من الترحيب الحذر به.

بعد اندلاع إضراب وثورة ١٩٣٦، لم تستطع الأحزاب التقليدية المدنية بمجملها إلا الانصياع للغليان الشعبي الذي كان يemor بالغضب والتمرد جزاء تفاقم الأوضاع الاقتصادية وضغطها على الفلسطينيين، واستمرار تدفق الهجرة اليهودية، فضلاً عن تصاعد الاستفزازات الصهيونية المسلحة. وقد أوج ذلك الغضب استشهاد الشيخ عز الدين القسام في جنين في أواخر سنة ١٩٣٥، وهو الذي أسس وقاد حركة عسكرية استهدفت البريطانيين والصهيونيين على حد سواء، ورفضت أساليب الدبلوماسية والنضال السلمي الذي التزمت به القيادات التقليدية. هكذا، وربما للمرة الأولى حتى ذلك التاريخ، التقت القيادات التقليدية مع النبض الشعبي على برنامج كفاحي ولو على الحد الأدنى، تشكلت من خلاله "اللجنة العربية العليا" التي أصبحت هي قيادة الثورة والإضراب.

اللجنة بزيارة فلسطين للاطلاع على الوضع القائم والاجتماع بمختلف الأطراف. وبعد الاستماع إلى الأطراف ودراسة الأوضاع قدمت اللجنة توصياتها في تموز/ يوليو ١٩٣٧ التي تضمنت أول مشروع رسمي لتقسيم فلسطين، وينص على دولة يهودية، وأخرى عربية، وثالثة دولية (في المنطقة الواصلة بين القدس ويافا). والأمر اللافت الذي تضمنه مشروع التقسيم هو قتل أي فكرة لقيام كيان فلسطيني مستقل على أي جزء من فلسطين، إذ أوصى المشروع بإلحاق الجزء العربي بشرق الأردن، وهي التوصية التي فتحت شهية الأمير عبد الله وشكلت جوهر سياسته وأهدافه فيما بعد. وعلى الرغم من رفض القيادات الفلسطينية مشروع تقسيم "لجنة بيل"، فإن التخريب الذي خلفه ذلك المشروع في مستقبل الكيان الفلسطينية كان كبيراً، لجهة تأسيسه فكرة ضم الأراضي الفلسطينية المتبقية بعد قيام الدولة اليهودية إلى شرق الأردن، والحيلولة دون قيام كيان فلسطيني فيها. ومن أوجه التخريب التي أوجدها أو تسبب بها مشروع "لجنة بيل"، القبول الضمني للمشروع من طرف الأقلية الأكثر مهادنة للسياسة البريطانية بزعامة راغب النشاشيبي، الأمر الذي سَعَرَ الخلاف والشقاق داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، علاوة على أن مقترحات التقسيم التي طرحها المشروع فتحت الباب واسعاً أمام تدخل الأمير عبد الله وادعاءاته بأحقية في حكم أي جزء يتبقى لعرب فلسطين وضمه إلى ملكه. ومنذ ذلك التاريخ وحتى نصف القرن التالي، أصبحت فكرة قيام كيان فلسطيني أياً يكن، وعلى أي جزء من فلسطين، تواجه معارضة شرسة من ثلاثة أطراف فاعلة على

البريطانيين تنطق باسم الفلسطينيين، وتتمتع بالشرعية التمثيلية، وتستثمر الثورة. ونجحت بريطانيا في تحريض الحكام العرب للتدخل والضغط على الفلسطينيين لإنهاء الإضراب العام وفتح حوار مع الإدارة الاستعمارية. وأمام الضغط الداخلي والتدخل الخارجي رضخت "اللجنة العليا" لمطالب الملك ابن سعود والملك غازي والأمير عبد الله عبر رسالتهم التي وجهوها إلى الفلسطينيين ودعوهم فيها: "للاخلاد إلى السكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل".^{١٦} ويمكن هنا التقاط جانب آخر من "النهج الأوسلوي" المتمثل في إحباط وتفريغ أي مقاومة يقوم بها الفلسطينيون وتؤدي إلى قيام إجماع كفاحي يعتمد رفض السياسة البريطانية برمّتها ومعاداتها. ويتضمن ذلك النهج استدعاء الأنظمة العربية الموالية لبريطانيا لممارسة الضغط على القوى الفلسطينية لدفعها مرة ثانية إلى مسار "النضال السلمي"، وتحت السقف الذي ترسمه القوة الكولونيالية.

خامساً: وأد الكيانية الفلسطينية في المهد

وضعت السياسة البريطانية الاستعمارية مسألة إجهاض إقامة أي كيان (دولة أو دويلة فلسطينية) على أي جزء من أرض فلسطين هدفاً أساسياً لها، وانعكس ذلك في حيثيات مشاريع التقسيم في صيغها الأولى. ففي إثر إضراب وثورته سنة ١٩٣٦ شكلت بريطانيا، وبتوصية من عصبة الأمم، لجنة لدراسة الأوضاع المتفاقمة في فلسطين وتقديم توصيات، عُرفت باسم "لجنة بيل"، وقد قامت

لتطبيق هذا الحل من خلال فترة انتقالية لا تقل عن عشرة أعوام تظل فلسطين خلالها تحت السيطرة البريطانية.^{١٨} وكانت هذه من المرات النادرة، إن لم تكن الأولى والوحيدة، التي يرد فيها تعبير "دولة فلسطينية"، مع أن النص أشار إلى أن السلطة في هذه الدولة ستكون مشتركة بين العرب واليهود.^{١٩} لكن وفقاً "للهج الأوسلوي" الذي يطرح فكرة قد تقبلها القيادات الفلسطينية، فإن ما يستكملة النهج ذاته هو تفريغ تلك الفكرة من أي مضمون، أو فصلها عن التطبيق المباشر بأعوام ومراحل انتقالية، وهو بالضبط ما حدث مع نصوص وأفكار "الكتاب الأبيض" الغائمة. وقد أبدى الوفد الفلسطيني بعض المرونة إزاء مقترح إنهاء الانتداب على الرغم من غموض المقترحات الأخرى، إلا إن الوفد الصهيوني رفضه بشده. وهكذا بقيت الأمور على ما هي عليه في الجانب الفلسطيني، بينما شرعت تتطور في الجانب الصهيوني على معظم المسارات وأهمها تدفق هجرة يهود أوروبا بشكل متواصل إلى فلسطين، وتعزيز الوجود اليهودي ومأسسته في فلسطين على شكل شبه دولة سواء من ناحية اقتصادية أو عسكرية.

ومع انتهاء النصف الأول من الأربعينيات، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت القوة البريطانية في الشرق الأوسط عامة قد أنهكت وتفككت مستعمراتها، وضغط عليها هاجس التخلص من انتدابها لفلسطين. وفي إثر هذا الإنهاك والرغبة في التخلي عن ملف فلسطين، تشكلت اللجنة الأنجلو - أميركية في سنة ١٩٤٦، والتي مثلت نقطة تحول أساسية أرّخت لبداية الاحتضان الرسمي للمشروع الصهيوني من جانب الولايات المتحدة عوضاً

الأقل: الحركة الصهيونية (ثم إسرائيل لاحقاً)؛ بريطانيا (ثم الولايات المتحدة لاحقاً)؛ الأمير عبد الله (ثم الملك حسين لاحقاً، وصولاً إلى سنة ١٩٨٨ وقرار فك ارتباط الضفة الغربية بالأردن بشكل رسمي).

لم يتغير الموقف البريطاني تجاه "الكيانية الفلسطينية" خلال الحرب العالمية الثانية، على الرغم من مخاوف بريطانيا من تغير موقف العرب خلال الحرب. آنذاك وتحت ضغط الأوضاع المتفجرة في فلسطين، وعشية قيام الحرب العالمية الثانية، انهضت بريطانيا في ترتيب وضعها العسكري في المشرق، إذ أرادت الإدارة الاستعمارية ضمان وقوف العرب معها في الحرب، ولا سيما أن القوات البريطانية جعلت من القاهرة مركز قيادتها في الشرق الأوسط، كما أن فلسطين مثلت بالنسبة إليها موقعاً استراتيجياً وحساساً كان لا بد من المحافظة على الهدوء فيه.^{١٧} ومن أجل ذلك عقدت سلسلة مؤتمرات في لندن ما بين شباط/فبراير وأذار/مارس ١٩٣٩، ضمت وفوداً فلسطينية وعربية، ووفداً صهيونياً موسعاً بقيادة حاييم وايزمان. ومن أجل إنجاح هذا الأمر، وإيجاد طرف فلسطيني يوقع ما كانت لندن تأمل بالوصول إليه، جلبت بريطانيا بعض القيادات الفلسطينية التي كانت قد نفتها إلى جزر سيشل، وسهلت تشكيل الوفد الفلسطيني. وفي أعقاب المؤتمر الذي عُقد في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩، أصدرت بريطانيا "الكتاب الأبيض" (الثاني) الذي اقترحت فيه القيام بإعلان انتهاء الانتداب وتفعيل مشروع التقسيم الذي اقترحت "لجنة بيل"، والذي تضمن أيضاً "رغبة" بريطانيا في قيام دولة فلسطينية مرتبطة بحلف مع بريطانيا ترى النور بعد عشرة أعوام، والسعي

رفضه وطالب بدولة موحدة بحكم ديموقراطي، وبإيقاف الهجرة، وجمعية تأسيسية تضع دستوراً، وحكومة انتقالية ومعاهدة تحالف مع بريطانيا، وكانت هذه بطبيعة الحال مطالب لم تقبلها بريطانيا. وفي دورة المؤتمر الثانية دُعيت "الهيئة العربية العليا"، وقد ترأس وفدها جمال الحسيني لأن بريطانيا لم تسمح للحاج أمين الحسيني بدخولها، ومرة أخرى رفض الوفد المشروعات البريطانية. وفي الواقع لم تكن تلك المؤتمرات سوى استكمال لشراء الوقت ولإسدال الفصل النهائي على مسؤولية بريطانيا عن فلسطين، إذ نُقل ملف فلسطين إلى الأمم المتحدة، وفي قلب ذلك الملف فكرة التقسيم على أنها الفكرة الأساسية. وانتهى الأمر كما هو معروف بصور قرار التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

خلاصة: الولادة الانتدابية المبكرة

لـ "عقيدة أوسلو" واستمرارها

الأطروحة الأساسية التي حاول التحليل أعلاه تقديمها تقول إن جذور "أوسلو ١٩٩٣" تعود منهجياً وتكوينياً إلى مرحلة الانتداب البريطاني وسياسة بريطانيا تجاه الفلسطينيين، فهي استبطنت مشروعات الحكم الذاتي أو المجالس التشريعية المقترحة، وصولاً إلى مشاريع التقسيم التي طُرحت آنذاك. وتقول أيضاً إن ثمة سياسة مبكرة ومستمرة بدأتها بريطانيا وورثتها الصهيونية والولايات المتحدة يمكن وصفها بـ "عقيدة ونهج أوسلو"، جوهرها تحطيم الكيانية الفلسطينية والحيلولة دون قيام دولة للفلسطينيين. والمكونات الأساسية لهذه العقيدة تتضمن:

عن بريطانيا، وهو الاحتضان الذي كانت قد تسارعت وتيرته بعد انعقاد مؤتمر بالتميمور في سنة ١٩٤٢ الذي انتقل معه مركز الثقل واللوبي الصهيوني إلى الولايات المتحدة. وبعد أن جاءت "اللجنة الأنجلو - أميركية" إلى فلسطين ودرست الوضع في البلد، قدمت توصيات معادية للعرب والفلسطينيين على طول الخط، إذ أوصت بالسماح حالاً بهجرة ١٠٠,٠٠٠ يهودي وإقامة حكم ذاتي لا يخضع للأغلبية، وبحيث تبقى فلسطين تحت الانتداب البريطاني إلى أن يتسنى وضعها تحت الوصاية الدولية، مع إلغاء جميع قيود انتقال الأراضي. وأقرت اللجنة بأن الوكالة اليهودية هي حكومة داخل حكومة، وأن لديها قوة عسكرية تقدر بـ ٦٨,٠٠٠ رجل. وبذلك قضت اللجنة على أي بارقة أمل ولو بسيط كان قد خلقها الكتاب الأبيض الذي تراجعت عنه بريطانيا أساساً.

والغريب أن نجاح سياسة "شراء الوقت" عبر التلاعب بالقيادات الفلسطينية التقليدية والعربية الرسمية في ذلك الوقت، ووضوح الأهداف البريطانية ثم الأميركية في دعم قيام كيان يهودي في فلسطين، لم يمنعا من المشاركة العربية والفلسطينية في سلسلة مؤتمرات لندن في سنة ١٩٤٧، والتي جسدت آخر المحاولات البريطانية لتمرير مشروع التقسيم بحسب الخطوط العريضة التي أرستها "لجنة بيل"، والتي أصبحت نقطة الانطلاق نحو رسم أي حل نهائي للصراع على فلسطين آنذاك. ففي الدورة الأولى لذلك المؤتمر وُجّهت الدعوة إلى الحكومات العربية، وقُدّم لها مشروع جديد هو مشروع موريسون الأميركي - البريطاني الذي تضمّن تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق، لكن الوفد العربي

تبدى عجز "القيادات الفلسطينية" في مراحل "أوسلو الانتدابية" في مسألتَي الخيارات والتمثيل الشرعي للفلسطينيين، فإن "أوسلو التسعينية" أعادت إنتاج جانبَي العجز هذين لدى القيادة الفلسطينية بشكل فادح؛
ثالثاً، حرصت "عقيدة أوسلو" الانتدابية والراهنة على محاربة فكرة قيام أي كيان فلسطيني سيادي على أرض فلسطين، حتى لو كان ذلك على الجزء الذي نصّت مشاريع التقسيم على أن يُمنح لعرب فلسطين. وكانت الترجمة العملية منذ أواسط الثلاثينيات لهذا الجانب من "عقيدة أوسلو" هي النص على أن الجزء الذي يتبقّى للعرب من أراضي فلسطين يُلحق وسكانه بشرق الأردن. والمفارقة الكبيرة تكمن في أن هذا الطرح الذي بدأ رسمياً مع مقترحات "لجنة بيل" في سنة ١٩٣٧ ظل خلال عقود طويلة قوياً ومتجداً في المشهد "التسوية"، ثم عاد ليظهر بكل قوة مع أفكار الرئيس الأميركي دونالد ترامب وخطه لحل الصراع عبر "صفقة القرن" التي تتضمن عملياً استئصال فكرة أي دولة فلسطينية غربي نهر الأردن. ■

أولاً، اعتبار "الحكم الذاتي" المنزوع السيادة هو النهاية لما يأمل الفلسطينيون تحقيقه، وهو سقف طموحاتهم الوطنية و"ليس البداية" لما يمكن أن يتطور ويتحول إلى كيان أو دولة مستقلة وذات سيادة. وإذا كان ذلك قد ظهر بوضوح في السياسة الاستعمارية البريطانية، فإن السياسة الأميركية اللاحقة تبنته بحرص وأنتجته في اتفاقيات السلام الأولى بين العرب وإسرائيل في كامب ديفيد في سنة ١٩٨١، والتي تضمنت منح الفلسطينيين "حكماً ذاتياً"، وقد تُرجم ذلك عملياً منذ التسعينيات حتى الآن على شكل سلطة أوسلو؛
ثانياً، خلق الظروف الموضوعية والسياقات الإكراهية التي تفضي إلى وجود "قيادة فلسطينية مشلولة عملياً" تعاني بنيوياً عجزين أساسيين: أولهما "عجز الخيارات" ويعني ذلك خضوع خياراتها للسقف المفروض عليها من جانب السلطة الاستعمارية المسيطرة (بريطانيا الانتدابية، أو إسرائيل ما بعد سنة ١٩٩٣)، وثانيهما "عجز التمثيل"، ويعني ضعف وهشاشة ادعاء هذه القيادة تمثيل الشعب الفلسطيني. ومثلما

المصادر

- ١ آخر تجليات نظام السيطرة الكولونيالية هذا في حقبة الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان اشتراطه أن يقتصر عمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن على ما له علاقة بـ "العملية السلمية" فقط، وحظر أي نشاط آخر. وقد أُغلق المكتب فيما بعد.
- ٢ "الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، المجلد الثالث (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٥٣٤ - ٥٣٥.
- ٣ سحر الهندي، "التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هيربرت صامويل ١٩٢٠ - ١٩٢٥"، ترجمة عبد الفتاح الصبحي، مقدمة بقلم وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ١٤٠ - ١٥٠.

- ٤ انظر نصوص البيانات في عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية: ١٨١٨ - ١٩٣٩" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ١٣٩ - ١٤٢.
- ٥ Walter Laqueur and Dan Schueftan, eds., *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict* (New York: Penguin, 2016), pp. 41-42.
- ٦ الياس شوفاني، "الموجز في تاريخ فلسطين (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٣، ٢٠٠٣)، ص ٤٤٠.
- ٧ Lorenzo Kamel, *Imperial Perceptions of Palestine: British Influence and Power in Late Ottoman Times* (London; New York: I. B. Tauris, 2015), pp. 149-164.
- ٨ سميح شبيب، "حزب الاستقلال العربي في فلسطين، ١٩٣٢ - ١٩٣٣" (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط ٢، ٢٠١٤)، ص ٢٩.
- ٩ مثلاً، يسجل لـ "المجلس الإسلامي الأعلى" قيامه بدور مهم في منع بيع الأراضي لليهود، وفي شرائه أراضي كانت عرضة للتسرب إلى الملكيات اليهودية، فضلاً عن إشرافه على الوقف الإسلامي في فلسطين. وهذا الوضع الخدماتي ذاته اتسمت به سلطة أوصلو، والذي تكرر بعد مرور ربع قرن على تأسيسها، بما يجعل التفكير في حلها صعباً.
- ١٠ Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (London: Oneworld, 2007), pp. 48-64.
- ١١ انظر: Ibid.
- ١٢ انظر النقاش المهم والموسع بشأن بناء كيانات وطنية في العراق ولبنان وسورية والأردن وإيرلندا والهند خلال الحقبة الانتدابية أو الاستعمارية التي كانت خاضعة لها، وذلك في: Ibid., pp 34-44.
- ١٣ انظر: Issa Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948* (New York: State University of New York Press, 1991), p. 66.
- ١٤ يوسف رجب، "ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية" (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٣.
- ١٥ Yehoshua Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London: Frank Cass, 1974), pp. 253-256.
- ١٦ انظر نص رسالة الملوك والحكام العرب إلى الفلسطينيين لإنهاء الثورة في: أكرم زعيتر، "الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥-١٩٣٩" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)، ص ٢٠٦.
- ١٧ Khalaf, op.cit., p. 73.
- ١٨ *Great Britain and Palestine, 1915-1945: Information Papers no. 20* (London and New York: Royal Institute of International Affairs, 1946), p. 124.
- ١٩ النص الأصلي الإنجليزي هو التالي:
 "... they [His Majesty's Government] desire to see established ultimately an independent Palestine State. It should be a State in which the two peoples in Palestine, Arabs and Jews, share authority in government in such a way that the essential interests of each are shared";
 Laqueur and Schueftan, op.cit., p. 45. مقتبس من: